مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد التاسع عشر (الجزء الثاني)

اتفاقات السلم العام في موزمبيق ودور الأمم المتحدة فيها ١٩٩٢م - ١٩٩٤م.

د/ سمير إبراهيم عبد الفتاح إبراهيم صيام(*)

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع الاتفاقات السلمية التي عقدت لإنهاء الحرب الأهلية في موزمبيق، وإقرار عملية ديمقراطية سلمية، بجانب دور منظمة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الاتفاقات، وإجراء العملية الانتخابية في البلاد لإقرار مبدأ الديمقراطية، وهذا فيما بين عامي ١٩٩٢م و١٩٩٤م، وعوامل نجاح العملية السلمية في موزمبيق، لتكون نموذجاً يحتذى به في إنهاء الصراعات الداخلية التي يشهدها العالم عامة وأفريقيا خاصة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقات السلمية، الحروب الأهلية، موزمبيق، ترسيخ الديمقراطية.

Abstract:

This research aims to study the peace agreements concluded to end the civil war in Mozambique, and to establish a peaceful democratic process, in addition to the role of the United Nations in implementing these agreements, and conducting the electoral process in the country to consolidate the principle of democracy, between the years 1992 and 1994 AD, and the factors for the success of the peace process in Mozambique, to be a model to be emulated in ending the internal conflicts witnessed by the world in general and Africa in particular.

مقدمة:

تُعد موزمبيق(١) واحدة من الدول الإفريقية التي أنهكتها الصراعات الأهلية على مدار عقد ونصف العقد تقريباً من القرن العشرين، وتُعد من الدول التي تلاعبت القوى الدولية الكبرى(٢) بأقدار شعوبها في ظل الحرب الباردة.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد كلية التربية- جامعة المنصورة.

١- تقع دولة موزمبيق في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة أفريقيا، حيث تطل على المحيط الهندي، وتبلغ مساحتها ٨٠٠ ألف كم٢، وتمتد من الشمال للجنوب ١٨٠٠ كم، و٦٠٠ كم من الشرق للغرب في الشمال، و٣٠٠ كم من الشرق للغرب من الجنوب. (تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزمبيق في ٣ ديسمبر ١٩٩٢م، يحمل رقم S/24892 من وثائق الأمم المتحدة، ص ٤) .

٢- ظهرت هذه القوى بعد الحرب العالمية الثانية، متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، اللتان عملتا على تقوية نفوذهما داخل دول القارة الأفريقية؛ حيث عملت كل منهما على دعم النظم السياسية التي دارت في فلكها، والفصائل المسلحة المعارضة للنظم التي مالت إلى الطرف الآخر، ووفرتا المساعدات العسكرية والاقتصادية لتلك الدول؛ مما أثر على السياسات الداخلية والخارجية للدول الأفريقية، وأدى إلى عديد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية الطاحنة بين أبناء الوطن الواحد، وكانت أنجولا وموزمبيق على رأس هذه الدول. (

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

ويتناول هذا البحث قراءة تاريخية لاتفاقات السلم العام في موزمبيق ودور الأمم المتحدة فيها فيما بين عامي ١٩٩٢م و١٩٩٤م، وما ترتب عليها؛ حيث شهدت بدايات تسعينيات القرن العشرين في موزمبيق تغليب العمل السياسي على نظيره العسكري، والذي توج باتفاقات سلمية، أنهت الحرب الأهلية، وأدخلت البلاد مرحلة من السلم العام في ظل مناخ ديمقراطي تحت إشراف الأمم المتحدة، ودور الأمم المتحدة في إنفاذ هذه الاتفاقات.

واعتمد هذا البحث بصفة رئيسية على بعض الوثائق الخاصة بموزمبيق، والمحفوظة بمكتبة منظمة الأمم المتحدة، والمتاحة على الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الإنترنت، ومنها اتفاقات السلم العام، وبروتوكولاته المتعددة، والتقارير والبرقيات المتبادلة بين الحكومة الموزمبيقية والمقر العام للأمم المتحدة، وغير ذلك من مراجع وصحف عربية وأجنبية.

إشكاليات البحث : يعرض البحث واحدة من المشاكل التي تعج بها صفحات التاريخ، ألا وهى مشكلة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية؛ حيث يتناول نبذة عن الحرب الأهلية في موزمبيق، وكيفية حلها عن طريق رعاية بعض الأطراف وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة من خلال صياغة اتفاقات السلم العام وتنفيذها، وصولاً لإقرار الديمقراطية في البلاد، وتسليم السلطة لرئيس منتخب.

تساؤلات البحث : يتصدى هذا البحث للإجابة عن بعض التساؤلات، مثل ما الأطراف التي رعت السلام في موزمبيق؟، وما دوافع رعاة السلام في موزمبيق؟، وما أبرز بنود ونصوص اتفاقات السلام في موزمبيق؟، وكيف صيغت مهام الأمم المتحدة في اتفاقات السلام في موزمبيق؟، وكيف نجحت الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقات السلام؟، ولماذا نجحت اتفاقات السلام في موزمبيق؟، وما العلاقة بين الإرادة السياسية للأمم المتحدة وإنهاء الصراعات الأهلية؟

منهج البحث : اعتمد هذا البحث على المنهج العلمي التاريخي، والتحليل الموضوعي، والرؤية الشاملة المُستوعبة للمصادر والأُصول التاريخية ذات الشأن بذات موضوع البحث؛ بُغية التوصل إلى نتائج مُحددة تتسم بالمصداقية في مُعالجة الموضوع، بجانب المنهج النقدي الذي يهدف إلى تقييم اتفاقات السلم العام ودور الأمم المتحدة في تنفيذها، وتحليل مدى نجاحها في إقرار السلم العام في موزمبيق.

ولتوضيح إشكالية البحث والإجابة عن تساؤلاته، تناول البحث الحرب الأهلية الموزمبيقية والتدخلات الخارجية فيها، وبوادر الحل السلمي، واتفاق السلم العام ومهام الأمم المتحدة فيه، وبروتوكولاته المتعددة، وتنفيذ هذه البروتوكولات تحت إشراف الأمم المتحدة، وإجراء الانتخابات

للمزيد انظر : سمير إبراهيم صيام : معالم تاريخ أوروبا المعاصر، مكتبة الإيمان الحديثة، المنصورة، ٢٠٢٠م، ص ص ٢٥٧ : ٢٧٩).

التشريعية والرئاسية، وعوامل نجاح اتفاقات السلم العام، ونجاح التجربة الديمقراطية في موزمبيق، وانتهى البحث بخاتمة تحتوي على نتائجه.

الحرب الأهلية الموزمبيقية والتدخلات الخارجية فيها : تجدر الإشارة إلى أن موزمبيق قد حصلت على استقلالها عن البرتغال في يونيو ١٩٧٥م، بعد حرب الاستقلال التي خاضتها ضد المستعمر البرتغالي لنحو عشر سنوات، وتولت دفة الحكم في البلاد جبهة تحرير موزمبيق([١])، وأصبح ساموارا ماتشيل([٢]) رئيساً للبلاد، وكان واحد من أبرز رموز هذه الجبهة.

وقد حول النظام الجديد البلاد إلى دولة اشتراكية، قائمة على نظام الحزب الواحد، وقمع المعارضة التي دعت إلى تعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات تعددية، وإتاحة تبادل السلطة، وتأسست بعض الأحزاب غير الرسمية، وقابل النظام ذلك باعتقال قادتها، وكثير من المعارضين، وإحالتهم إلى مُحاكمات صورية، خارج نطاق القضاء وإدانتهم، وإنشاء ما عُرف باسم " مخيمات إعادة التأهيل "([٣]) لهؤلاء المعارضين ولغيرهم من فئات المجتمع المختلفة، علاوة على تأميم عديد من الشركات البرتغالية([٤]).

---

[١]- تشكلت هذه الجبهة في مدينة دار السلام التنزانية في يونيو ١٩٦٢م على يد مجموعة من السياسيين الذين نفوا من البلاد، ومجموعات وطنية كانت بالخارج، مثل الاتحاد الوطني الأفريقي الموزمبيقي، والاتحاد الأفريقي الوطني لاستقلال موزمبيق، والاتحاد الديمقراطي الوطني في موزمبيق الذي تشكل قبل الجبهة بعامين، وقاد الجبهة عالم الاجتماع إدواردو موندلين، وبدأت دعوتها إلى الاستقلال عن البرتغال، وبعد مناورات فاشلة للحصول على الاستقلال السلمي، بدأ موندلين حرب عصابات؛ لتحقيق الاستقلال الموزمبيقي، ودعم الجبهة كل من الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا ويوغسلافيا وبلغاريا وتنزانيا وزامبيا ومصر والجزائر، وكان أشهر قادة هذه الجبهة إدواردو موندلين، وساموارا ماتشيل، وجواكيم تشيسانو، وتسلمت السلطة مع إعلان الاستقلال عام ١٩٧٥م. (جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٧ يناير ٢٠٢٥م).

[٢]- ساموارا ماتشيل : ولد عام ١٩٣٣م، وكان واحد من أبرز مؤسسي جبهة تحرير موزمبيق، وكان أول من تولى منصب رئيس الجمهورية الموزمبيقية عام ١٩٧٥م، واستمر في منصبه حتى وفاته في حادث طائرة في عام ١٩٨٦م. (https://ar.celeb-true.com/samora-machel)

[٣]- هى مخيمات أعدتها حكومة جبهة تحرير موزمبيق؛ لإعادة تأهيل المعارضين وإدماجهم داخل المجتمع، وفقاً للمشروع الاشتراكي الذي تبنته الجبهة، ولم تراع الحكومة قانوناً أو تشريعاً في حق من أدخلتهم في هذه المخيمات.

[4]- Schwartz, Stephanie : Youth and Post-conflict Reconstruction: Agents of Change, United States Institute of Peace Press, 2010. pp. 34

- أيمن السيد شبانة، « دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا، دراسة حالة : موزمبيق وليبيريا»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠م، ص٢٦١ ، ٢٦٢.

وللمزيد عن معسكرات إعادة التأهيل اقرأ :

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

وعلى جانب أخر، أصدرت الحكومة الموزمبيقية قراراً بضرورة اختيار الأقلية البيضاء ذات الأصول البرتغالية الجنسية الموزمبيقية أو مغادرة البلاد خلال ٩٠ يوماً من صدور القرار، فغادر معظمها البلاد؛ مما أدى إلى انهيار اقتصادي وفوضى عارمة، خاصة أن عدداً قليلًا من الأفارقة فقط هم من تلقوا تعليماً عالياً أو حتى التعليم الابتدائي تحت حكم البرتغال([1]).

وفي ضوء هذه الأوضاع اندلعت الحرب الأهلية في البلاد بين جبهة تحرير موزمبيق – FRELIMO –، وحركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية([2]) – RENAMO –، عندما تمكنت قوات روديسيا([3]) من تهريب أندريه ماتسانجيسا – أحد المعارضين لجبهة تحرير موزمبيق – من مخيمات إعادة التأهيل، ودعمته عسكرياً إلى أن صار زعيماً لحركة رينامو التي بدأت الحرب في منطقة غورونكوزا عام ١٩٧٧م، وهاجمت مركز فيلا بايفا عام ١٩٧٩م، إلا أنها فشلت في هجومها فشلا ذريعاً، وسقط زعيمها ماتسانجيسا صريعاً، ليحل محله أفونسو دلاكاما([4]) الذي اتبع حرب العصابات ضد النظام الحاكم([5]).

ونال كل من طرفي الحرب دعماً إقليمياً ودولياً كبيراً في ظل الصراع الأيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية خلال الحرب الباردة، فقد تلقت حكومة جبهة تحرير موزمبيق دعم الاتحاد السوفيتي وكوبا وتنزانيا وزيمبابوي غير الساحلية التي أرادت تأمين حركة النقل

- Benedito Machava : Re-education Camps and the Messianic Ethos of Mozambique's Socialism, Éditions de la Maison des sciences de l'homme, pp. 319-356

[1]- Mario Mouzinho: Literacy in Mozambique: education for all challenges UNESCO, 2006.

[٢]– أسست هذه الحركة المخابرات الروديسية؛ للعمل ضد جبهة تحرير موزمبيق التي ساندت جيش التحرير الوطني الأفريقي الزيمبابوي. (جريدة الشرق الأوسط، ١٧ يناير ٢٠٢٥م).

٣– دخلت الأراضي الموزمبيقية مراراً وتكراراً؛ لتنفيذ عمليات ضد جيش التحرير الوطني الأفريقي الزيمبابوي الذي نال الدعم من جبهة تحرير موزمبيق.

[٤]– ولد في يناير ١٩٥٣م بمقاطعة سوفالا، وكان من أبرز أعضاء حركة المقاومة رينامو، وتولى شأن الحركة بعد مقتل قائدها ماتسانجيسا، وقاد الحركة أثناء حربها ضد حكومة جبهة تحرير موزمبيق إلى أن عقد اتفاق السلام عام ١٩٩٢م، وأصبح رئيس حزب حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية، ودخل سباق الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٤م، ولكنه خسر، وصار زعيم المعارضة الأكبر في موزمبيق إلى أن مات في مايو ٢٠١٨م.(https://en.wikipedia.org).

[5]- Joao. Cabrita, Macmillan : Mozambique: the tortuous road to democrac, Palgrave Macmillan, January 19, 2001.

والمواصلات، وأجبرت رينامو على التخلي عن مخيماتها في قاعدة منطقة غورونكوزا، وتلقت حركة رينامو دعماً عسكرياً من روديسيا وجنوب أفريقيا وكينيا وألمانيا الغربية وملاوي([1]).

واستمرت الحرب نحو ١٤ عاماً؛ مما أدى إلى تدمير وسائل الاتصالات في موزمبيق، وأصيبت البلاد بأسوأ موجة جفاف عبر عقودها الأخيرة، فنقصت إمدادها من الأغذية([2])، وصارت موزمبيق واحدة من أفقر دول العالم.

ومجمل ما سبق أن موزمبيق قد شهدت قبل اتفاق السلم العام حكماً شمولياً مستبداً، وحرباً أهلية ضروسة، وأوضاعاً اقتصادية متردية، وتفككاً اجتماعياً واضحاً؛ وتدخلاً في شئونها من قبل القوى الكبرى، ولذلك كان لابد من فتح صفحة من صفحات السلام، ومحاولة غلق صفة من صفحات الصراع.

بوادر الحل السلمي : بحلول عام ١٩٩٠م، عُقدت أول محادثات مباشرة بين جبهة تحرير موزمبيق والمقاومة الوطنية الموزمبيقية، واضطر الرئيس جواكيم شيسانو([3]) الذي خلف سامورا منذ عام ١٩٨٦م في رئاسة الجمهورية إلى تقليص بعض السياسات الاشتراكية بعد زيارة له إلى أوروبا الغربية، ووقع اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة، وتخلى عن فكرة التنمية الزراعية الاشتراكية؛ مما أدى إلى إنهاء الاتحاد السوفيتي جميع المساعدات لموزمبيق، ورفع إدارة الرئيس الأمريكي بوش اسم موزمبيق من قائمة الدول الماركسية اللينينية الممنوعة من الحصول على مساعدات بنك التصدير والاستيراد، وانضمام موزمبيق إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي([4]).

وفي العام ذاته صدر دستور للبلاد، تضمن كثيراً من الحقوق، كالحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، وحرية الدين، وحرية تكوين الجمعيات، وضمان حرية الصحافة، واعتماد التعددية الحزبية في موزمبيق([5]).

---

[1]- Valentine J. Belfiglio : The Soviet Offensive in South Africa, airpower, Maxwell, af.mil, 1983, March 10. 2007.
- Tor Sellstrom : Liberation in Southern Africa, 2000, pp 38 : 54.
- Gleijeses, Piero : Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa, 1959–1976. University of North Carolina Press, 2002. p. 87.

[2]- تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٤.

[3]- ولد في أكتوبر ١٩٣٩م في مقاطعة شيبوتو، وكان من مؤسسي حركة جبهة تحرير موزمبيق، وتولى منصب رئيس الجمهورية بعد موت سامورا عام ١٩٨٦م، ووقع اتفاق السلام مع حركة رينامو، ونجح في أول انتخابات رئاسية تعددية، وظل رئيساً للبلاد حتى عام ٢٠٠٥م، ومات عام ٢٠٠٧م. (https://en.wikipedia.org).

[4] -Human Rights Watch World Report 1990 – Mozambique, 1 January 1991.

[5] -Ibid.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

وجدير بالذكر أن ذلك التوجه الجديد في موزمبيق وغيرها من الدول الأفريقية قد وقفت خلفه مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، فقد شهد المجتمع الدولي تحولات جذرية، كان أبرزها التراجع الأيديولوجي للاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وسعي الولايات المتحدة إلى رسم خريطة سياسية جديدة لإفريقيا، تتوافق مع مصالحها، وتُركز أوراق اللعبة السياسية في يدها، وتداعى الفصل العنصري في جنوب أفريقيا([1])، ومن ثم كان على الأنظمة التي سارت في فلك الاتحاد السوفيتي مراجعة نفسها، وتوفيق أوضاعها بدلاً من زوالها في ظل نظام عالمي جديد.

وكان من صور بوادر الحل السلمي، توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الجزئي في ديسمبر ١٩٩٠م، وتوقيع البروتوكولات الأول والثاني والثالث التي صارت فيما بعد جزء لا يتجزأ من اتفاقات السلم العام، وتوقيع جواكيم شيسانو وأفونسو دلاكاما، "إعلانًا مشتركًا" في أغسطس ١٩٩٢م، في حضور موجابي رئيس زيمبابوي، وممثل لرئيس بوتسوانا، ووزير خارجية إيطاليا، وغيرهم من رعاة السلام الموزمبيقي، وأكد البيان على أن أفونسو، رئيس حركة رينامو على استعداد لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار حال ضمان سلامته الشخصية وممارسة حزبه حرية التنظيم والدعاية([2]).

وأعلن الطرفان التزامهما بالحرية السياسية الكاملة، وضمان الأمن الشخصي لجميع المواطنين، وقبول دور المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة في ضمان تنفيذ اتفاق السلم العام المأمول التوصل إليه، واقتراح الحكومة على الجمعية الوطنية الموزمبيقية سن قوانين تتضمن بنود البروتوكولات المتفق عليها؛ لإقرار السلام([3]).

اتفاقات السلم العام ومهام الأمم المتحدة فيها : توجت الجهود الساعية لإقرار السلام في موزمبيق بتوقيع جواكيم شيسانو وأفونسو دلاكاما تحت رئاسة الحكومة الإيطالية في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م – وبحضور وزير خارجية إيطاليا ورؤساء زيمبابوي وبتسوانا ونائب رئيس كينيا ووزير خارجية جنوب أفريقيا، وأمين مساعد الوحدة الأفريقية، ونائب رئيس ملاوي، ومراقبين من

[1] - The Washington Post, May 31, 1991.

[2]– نص الإعلان المشترك الذي وقعه كل من الرئيس الموزمبيقي يواكيم ألبرتو، وأفونسو ماكاشو، رئيس حركة رينامو في ٧ أغسطس ١٩٩٢م يحمل رقم S/24406 من وثائق الأمم المتحدة، ص ٣.

[3]– المصدر نفسه.

الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال – اتفاق السلم العام لموزمبيق في روما، وقد تضمن هذا الاتفاق سبعة بروتوكولات كانت قد تم الاتفاق على بعضها من قبل([1]).

وأبلغ الرئيس الموزمبيقي في اليوم ذاته الأمين العام للأمم المتحدة باتفاق السلم العام، وطلب منه اشتراك الأمم المتحدة في كفالة تنفيذ هذا الاتفاق، ومعاونة حكومته بتوفير المساعدة الفنية للانتخابات العامة ومراقبتها، وأن ترأس الأمم المتحدة لجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق السلم، ولجنة وقف إطلاق النار، ولجنة الدمج، وإيفاد فريق أممي لبلاده لمراقبة تنفيذ الاتفاقات([2])؛ مما يدل على رغبة الرئيس الموزمبيقي في إقرار عملية السلام، وإنهاء حالة الحرب في بلاده.

وجاء البروتوكول الأول بعنوان : " المباديء الأساسية "، وقد صيغ في ١٨ أكتوبر ١٩٩١م، وتضمن عدة مباديء، منها تعهد الحكومة بالامتناع عن القيام بأي عمل ينافي أحكام البروتوكولات، وتعهد حركة المقاومة بالامتناع عن القتال المسلح بدءاً من يوم سريان وقف إطلاق النار، وخوض كفاحها السياسي وفقًا للقانون، وفي إطار مؤسسات الدولة، وعدم إعاقة الحكومة أعضاء حركة المقاومة من الاتصالات الخارجية الخاصة باتفاق السلم، وتشكيل لجنة من طرفي السلام والأمم المتحدة والمنظمات والحكومات التي يتفق عليها الطرفان؛ للإشراف على تنفيذ اتفاق السلم([3]).

ويتضح أن ذلك البروتوكول قد حرص على احترام هيبة الدولة ومؤسساتها والقوانين المتفق عليها مقابل اندماج حركة المقاومة الوطنية في عمل سياسي يتسم بالديمقراطية والشفافية، وضمان كافة الضمانات لممارسة عملها السياسي.

وعنون البروتوكول الثاني بـــ " معايير وترتيبات تشكيل الأحزاب السياسية والاعتراف بها "، وقد وُقع في نوفمبر ١٩٩١م، وأُلحق باتفاق السلم العام، وتضمن عدة مباديء، منها طبيعة الأحزاب السياسية التي تُعبر عن تجمعات مستقلة طوعية وطنية، تعبر عن إرادة الشعب بالطرق الديمقراطية، ولا تشجع المصالح المحلية القاصرة على فئة أو طبقة اجتماعية بعينها، ولا تكون إقليمية أو عنصرية أو قبلية أو إثنية أو دينية، وتحديد القانون للشروط التي تؤهل الحزب للصفة الاعتبارية([4]).

---

[1]- اتفاق السلم العام لموزمبيق في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م يحمل رقم S/24635 من وثائق الأمم المتحدة.

[2]- رسالة من رئيس جمهورية موزمبيق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م تحمل رقم S/24635 من وثائق الأمم المتحدة.

[3]- البروتوكول الأول " المباديء الأساسية في ١٨ أكتوبر ١٩٩١م، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق.

[4]- البروتوكول الثاني " معايير وترتيبات تشكيل الأحزاب السياسية والاعتراف بها"، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق.

وأكد البروتوكول على مساواة الأحزاب في الحقوق والواجبات وفقًا للقانون، وتقديم برامجها على نحو حر وعلني، وضمان وصولها للإعلام الجماهيري، ومصادر التمويل العام، والاستثناء من الضرائب، وعدم اضطهاد أعضائها، وعدم الطعن في السلامة الوطنية، وبناء هياكلها الداخلية بالآليات الديمقراطية، والإفصاح عن نفسها ومصادر تمويلها وحساباتها([1]).

واشترط البروتوكول لتسجيل أي حزب سياسي، وجوب تجميع ٢٠٠٠ توقيع على الأقل، وأن يكون التسجيل من مسئولية الحكومة، وأن تقوم اللجنة المشتركة بتسوية أي منازعات قد تحدث عند تسجيل الأحزاب، وأن تقوم حركة المقاومة الوطنية بممارسة عملها كحزب سياسي بمجرد التوقيع على اتفاقات السلم على أن تستوفي لاحقًا شروط تأسيس الحزب السياسي([2]).

ويتضح من بنود هذا البروتوكول الحرص التام على تحديد ماهية الأحزاب السياسية وحقوقها وواجباتها وشروط تأسيسها وتسجيلها، وكاد أن يرتقي إلى مقام قانون تنظيم الأحزاب السياسية، بما تضمنه من بنود، مما يعكس حرص أطراف السلام، على إنجاح العملية السياسية، بعيداً عن الصياغات المطاطية.

وأتى البروتوكول الثالث بعنوان : " مباديء قانون الانتخابات"، واتُفق عليه في مارس ١٩٩٢م، وتضمن المباديء التي يُسترشد بها عند وضع قانون الانتخابات، ومنها ضمان حرية الصحافة والوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية دون أي عراقيل، وحرية الانضمام للأحزاب والتعبير عن الرأي وممارسة النشاط السياسي والتظاهر السلمي، وحرية التنقل والسكن في أي مكان داخل البلاد([3]).

وتضمن حق عودة اللاجئين والنازحين، وإعادة دمجهم في المجتمع، وتمتُع المهاجرين والمشردين بكافة حقوقهم السياسية، وتسجيلهم في كشوف الانتخابات، وإعادة ممتلكاتهم إليهم، وأن تتم الانتخابات عن طريق الاقتراع السري المباشر، وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية في أن واحد، وأن تتم الانتخابات خلال عام من توقيع الاتفاقات السلمية، ويمكن مدها

---

[1]- البروتوكول الثاني، المصدر السابق.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- البروتوكول الثالث " مباديء قانون الانتخابات "، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.

حسب الظروف القائمة، وحق كل مواطن عاقل بلغ ١٨ عاماً في التصويت في الانتخابات بشرط التسجيل في قوائم الانتخابات([١]).

واحتوى البروتوكول على تشكيل لجنة انتخابات وطنية، تُعين من قبل الحكومة وحركة المقاومة الوطنية، وتقوم بالتشاور مع الأحزاب؛ لوضع القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، والإشراف على إعداد القوائم الانتخابية وتسجيل المرشحين، وكفالة المساواة لجميع المواطنين، ودراسة الشكاوى الانتخابية، والبت فيها، وغير ذلك مما يخص العملية الانتخابية([٢])، وهذا لبتر أي شكوك من أطراف العملية السلمية تجاه نزاهة الانتخابات.

وشمل البروتوكول إجراء التصويت داخل لجان اقتراع فرعية تحت إشراف مجلس اقتراع يتم اختياره بموافقة ممثلي المرشحين، على أن يسمح بحضور مندوبين للمرشحين والأحزاب العملية الانتخابية، وتوقيعهم على محاضر الفرز والنتائج وتقديم الشكاوى([٣])، وهذا يمثل جانباً كبيراً من الشفافية والوضوح أثناء إجراء العملية الانتخابية.

وبخصوص انتخابات الجمعية الوطنية تضمن البروتوكول تقسيم مقاطعات الدولة لدوائر انتخابية، تُحدد المقاعد فيها حسب عدد السكان، وإجراء الانتخابات عن طريق القوائم النسبية، وتحديد سن المرشح بـــ ٢٥ سنة، وضرورة حصول أي حزب على نسبة ٥٪ على الأقل حتى يحصد مقاعد في الجمعية([٤]).

وفي شأن انتخاب رئيس الجمهورية نص البروتوكول على انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة، وإجراء جولة إعادة بين أعلى اثنين حال عدم حصول أحد المرشحين على هذه الأغلبية، وتحديد سن المرشح للرئاسة بـــ ٣٥ عاماً، وحمله للجنسية الموزمبيقية، وتسجيله في كشوف الانتخابات، وضمان لجنة الانتخابات توزيع المساعدات المالية بين الأحزاب، وتعهد الحكومة بتقديم كافة التسهيلات لحركة المقاومة؛ لممارسة عملها السياسي في كافة المقاطعات([٥]).

---

[١]- البروتوكول الثالث، المصدر السابق.

[٢]- المصدر نفسه.

[٣]- البروتوكول الثالث، المصدر السابق.

[٤]- المصدر نفسه.

[٥]- المصدر نفسه.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٤م

وبغية ضمان نزاهة الانتخابات نص البروتوكول على دعوة مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والحكومة وحركة المقاومة لمراقبة العملية الانتخابية، وتبدأ مهامهم من بدء العملية الانتخابية وحتى تولي الحكومة الجديدة مهامها([١]).

ويتضح أن البروتوكول قد صيغ بصورة دقيقة، فلم يُعط فرصة إلى تلاعب أي طرف بالعملية السلمية، وتضمن بنوداً ومباديء دقيقة تؤهل لعملية انتخابية نزيهة، وعكس فكراً ديمقراطياً متطوراً، ينُم على رغبة أطراف السلام في موزمبيق في إنجاح عملية السلام محل الحرب بصورة صادقة.

وجاء البروتوكول الرابع بعنوان : " المسائل العسكرية "، ووُقع في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م، وتضمن تشكيل قوات الدفاع الموزمبيقية التي تهدف إلى الدفاع عن سيادة البلاد واستقلال أراضيها، وتقديم المساعدة في الأزمات والحالات الطارئة، ودعم جهود العمران والتنمية، وتُشكل مناصفة من قوات طرفي السلام، بعيداً عن التحزب والعنصرية، بإجمالي ٣٠ ألف فرد([٢]).

واتُفق على بدء تشكيلها مع بدء سريان وقف إطلاق النار، وانتهاءه قبل إجراء الانتخابات، ووضعها تحت سلطة وزارة الدفاع أو أي هيئة أخرى قد تُنشئها الحكومة، كما اتفق على بدء انسحاب القوات الأجنبية المتواجدة على الأراضي الموزمبيقية مع بدء سريان وقف إطلاق النار، وإشراف لجنة وقف إطلاق النار على هذا الانسحاب، بناءً على التفاوض مع دول تلك القوات([٣]).

وتضمن البروتوكول تسريح جميع الوحدات المسلحة من جانب طرفي السلام الزائدة عن حاجة قوات الدفاع، وتجريدها من السلاح، ودمجها في الحياة المدنية، وجمع الأسلحة والمتفجرات والذخائر والملابس العسكرية وما شابه ذلك، وانتهاء عملية التسريح في غضون ستة أشهر من بدء وقف إطلاق النار، واشتراك الأمم المتحدة في عملية التسريح، ورئاسة ممثلها للجنة إعادة الدمج([٤]).

ونص البروتوكول على تجريد قوات الشرطة من صبغتها السياسية، وأن تعمل على احترام القانون، ومواجهة الخارجين عنه، وأن ترتكز مهامها على احترام حقوق الإنسان في ضوء القانون،

---

[١]- المصدر نفسه.

[٢]- البروتوكول الرابع " المسائل العسكرية "، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.

[٣]- المصدر نفسه.

[٤]- البروتوكول الرابع، المصدر السابق.

واتُفق على إنشاء لجنة شئون الشرطة الوطنية التي تُراقب عمل قوات الشرطة، وتُقرر ما يجب اتخاذه تجاه أي تجاوز([1]).

وأتى البروتوكول الخامس بعنوان : " الضمانات "، واتُفق عليه في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م، وتضمن جدول زمني لعملية الانتخابات، وإنشاء لجنة الانتخابات الوطنية قبل مرور ٦٠ يوماً على وقف إطلاق النار، وصياغة قانون الانتخابات خلال شهرين على الأكثر من اعتماد الجمعية الوطنية بروتوكولات السلم العام، وبداية الحملة الانتخابية قبل الانتخابات بـــ ٤٥ يوماً، وطلب دعم مالي وفني من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتولي الجمعية الوطنية المنتخبة مهامها بعد ١٥ يوماً من إعلان النتائج، وتولي الرئيس المنتخب مهامه بعد تولي الجمعية مهامها بأسبوع([2]).

وحدد البروتوكول مهام لجنة الإشراف والمراقبة التي يرأسها ممثل للأمم المتحدة، وتمثلت في الإشراف على تنفيذ بروتوكولات السلام، وفض أي نزاع قد ينشأ بين طرفي السلام أثناء التنفيذ، والإشراف على لجنة تشكيل قوة الدفاع، ولجنة إعادة الدمج، ولجنة وقف إطلاق النار([3]).

ويتضح من ذلك أن البروتوكول قد أعطى سلطات واسعة لبعثة الأمم المتحدة داخل موزمبيق أثناء تنفيذ اتفاقات السلام، وهذا عكس كثير من بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، وكان على رأسها بعثة أنجولا التي سبقت بعثة موزمبيق بعام ونصف العام؛ مما كان له أكبر الأثر في نجاح اتفاقات السلم في موزمبيق.

وتضمن البروتوكول أيضاً مطالبة الحكومة الموزمبيقية مساعدة الأمم المتحدة رسمياً في الإشراف على تنفيذ الاتفاقات والمساعدة الفنية والمادية في الانتخابات، بجانب توظيف الحكومة موظفين من المناطق التي تسيطر عليها حركة المقاومة؛ لإدارة هذه المناطق، وبمعرفة الحركة لضمان الاستقرار والهدوء([4]).

وجاء البروتوكول السادس بعنوان : " وقف إطلاق النار "، واتفق عليه في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م، واحتوى على ضمان الطرفين لوقف الصراع المسلح في البلاد، تحت إشراف لجنة وقف

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- البروتوكول الخامس " الضمانات "، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق.

[3]- البروتوكول الخامس، المصدر السابق.

[4]- المصدر نفسه.

إطلاق النار برئاسة الأمم المتحدة التي كان من مهامها وضع قواعد وقف إطلاق النار، وتنظيم عمليات إزالة الألغام، وتلقي شكاوي اختراق وقف إطلاق النار(١).

وحُدد يوم وقف إطلاق النار بيوم الصفر الذي توافق فيه الجمعية الوطنية على اتفاق السلم العام، وإدراجه في القانون الموزمبيقي، ونشر قوات الأمم المتحدة للإشراف على التنفيذ في اليوم ذاته، وتضمن البروتوكول امتناع الطرفين عن أي عمل يحمل معنى العداء للطرف الآخر، والموافقة على إخبار الأمم المتحدة بكل قواتهما وأسلحتهما وأماكن الألغام، وتخزين الأسلحة في مستودعات تخضع للأمم المتحدة، ووقف الطرفين جميع الحملات الإعلامية العدائية داخلياً وخارجياً، وإطلاق الطرفين سراح جميع الأسرى في يوم الصفر(٢).

وأتى البروتوكول السابع والأخير بعنوان : " مؤتمر المانحين "، والذي أُتفق عليه في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م، وتضمن مطالبة الطرفين من الحكومة الإيطالية بالدعوة إلى عقد مؤتمر للبلدان والمنظمات المانحة لتمويل العملية الانتخابية، وبرامج الطواريء وإعادة دمج المشردين واللاجئين والجنود المسرحين، وتخصيص جزء من المنح لدعم الأحزاب السياسية، ومناشدة الدول المانحة بعقد المؤتمر خلال ٣٠ يوماً من يوم الصفر(٣).

ومجمل القول، بخصوص اتفاقات السلم في موزمبيق، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

- ركزت الاتفاقات على ضرورة قيام الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في تنفيذها لحين تسليم السلطة في البلاد للرئيس المنتخب.
- حرص أطراف السلام ورعاته على إلزام الحكومة الموزمبيقية بعدم خرق أحكام بروتوكولات السلام، ووقف العمليات المسلحة ضد حركة المقاومة، وإلزام حركة المقاومة بوقف القتال وإلقاء السلاح والاندماج في النسيج الوطني الموزمبيقي.
- أتاحت الاتفاقات تهيئة البلاد للتعددية الحزبية، وخوض الأحزاب السياسية كفاحها السياسي وفقاً للقانون، وفي إطار مؤسسات الدولة.
- تضمنت الاتفاقات التفاصيل الدقيقة لإجراء العملية الانتخابية، والمباديء العامة لقانون الانتخابات التشريعية والرئاسية في البلاد، بعيداً عن النصوص المطاطة والقابلة للتأويل.

١- البروتوكول السادس " وقف إطلاق النار "، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق.

٢- البروتوكول السادس، المصدر السابق.

٣- البروتوكول السابع " مؤتمر المانحين "، مرفقا باتفاق السلم العام لموزمبيق.

- حرص صائغو الاتفاقات على القضاء على أي قوات مسلحة في البلاد قبل إجراء الانتخابات غير قوات الدفاع الموزمبيقية، وتجريد جميع حاملي السلاح منه، والانضمام إلى قوات الدفاع الوطنية أو التسريح والاندماج في المجتمع المدني.
- احتوت الاتفاقات على تشكيل قوات الشرطة بعيداً عن العنصرية والتحزب السياسي والانتماء القبلي، وإلزامها باحترام القانون واحترام حقوق الإنسان.
- حرص رعاة السلام على إنهاء التدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي الموزمبيقي، وإنهاء دور القوات الأجنبية في البلاد بمجرد وقف إطلاق النار.
- تضمنت الاتفاقات ضرورة مساعدة المجتمع الدولي الفنية والمادية؛ لإنجاح اتفاقات السلم العام في موزمبيق، وإقرار مبدأ اللجوء لصناديق الاقتراع، دون الصراع المسلح.

تنفيذ اتفاقات السلم العام ودور الأمم المتحدة فيه : بعد التوقيع على اتفاقات السلم العام، سعى طرفا السلام ورُعاته إلى تنفيذها على أرض الواقع، فقد نشرت الجريدة الرسمية في موزمبيق موافقة مجلس النواب على اتفاق السلم العام، وإدماجه في قانون البلاد الوطني في ١٥ أكتوبر ١٩٩٢م، وهو اليوم الذي عُد البداية الرسمية لوقف إطلاق النار، وهو اليوم الذي وصل فيه ممثل الأمين العام إلى موزمبيق؛ تمهيداً لنشر القوات الأممية في البلاد([1])؛ وفقًا لنصوص البروتوكول السادس من بروتوكولات اتفاق السلم العام.

وفي ٤ نوفمبر تم تشكيل اللجان المنوط بالأمم المتحدة تشكيلها، مثل لجنة الإشراف والمراقبة، ولجانها الفرعية، لجنة تشكيل قوة الدفاع، ولجنة إعادة الدمج، ولجنة وقف إطلاق النار، ووافق مجلس الأمن على تشكيل عنصر للشرطة تابع للأمم المتحدة؛ لمراقبة أعمال الشرطة المحلية([2])، وشرع الجميع في القيام بما أوكل إليه من مهام، تنفيذا للبروتوكولين الرابع والخامس من بروتوكولات السلام.

وفي ١٢ نوفمبر ١٩٩٢م أبلغت الحكومة الإيطالية الأمين العام للأمم المتحدة بدعوتها إلى عقد مؤتمر في روما في ١٥ ديسمبر، وفقًا لاتفاقات السلم، وطلبت من دول الأمم

---

[1]- بيان صادر عن مجلس الوزراء الموزمبيقي في ١٥ أكتوبر ١٩٩٢م، يحمل رقم S/24724 من وثائق الأمم المتحدة.

[2]- تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٣.

المتحدة الأعضاء الإعلان عن مشاركتها في المنح الخاصة بالبرامج التي نص عليها البروتوكول السابع من اتفاق السلام([١]).

وتنفيذاً للبروتوكول الثاني للسلام، تأسست في البلاد ١٦ حزباً سياسياً صغيراً، بجانب الحزبين الكبيرين في البلاد، حزب جبهة تحرير موزمبيق الذي يرأسه تشيسانو، وحزب حركة المقاومة الموزمبيقية برئاسة أفونسو دلاكاما، وتلقت هذه الأحزاب دعماً مالياً من الأطراف المانحة؛ لتمكينها من الاشتراك الكامل في العملية الانتخابية؛ حيث حصل كل منها بصفة مبدئية على ٥٠ ألف دولار من الصندوق الاستئماني للأحزاب السياسية([٢]).

عوامل نجاح اتفاقات السلام والتجربة الديمقراطية ودور الأمم المتحدة في ذلك : في ضوء سعي الجميع إلى تنفيذ ما جاء في اتفاقات السلام، دخلت موزمبيق في مرحلة جديدة من تاريخها، حيث بدأت نسائم السلم تتهادى داخل البلاد، وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل، يمكن تعديدها على النحو التالي :-

أولاً : قوة ولاية بعثة الأمم المتحدة : طلب الأمين العام للأمم المتحدة – بعد توقيع اتفاق السلم العام – من مجلس الأمن تعيين ممثل خاص له في موزمبيق، وعليه قرر المجلس في ١٣ أكتوبر ١٩٩٢م تعيين ممثل خاص للأمين العام، يرافقه فريق من الأمم المتحدة يضم ٢٥ مراقباً عسكرياً، كما قرر المجلس النظر في تشكيل قوة حفظ سلام لموزمبيق([٣])، حرصاً من الأمم المتحدة على إقرار السلم العام في البلاد؛ لعدم تكرار سيناريوهات ما حدث في بعض الدول الأفريقية الأخرى، كما حدث في أنجولا.

وعلى ذلك وصل ألدو أجيللو الممثل الخاص للأمين العام إلى موزمبيق في ١٥ أكتوبر مع فريق المراقبين العسكريين، وقابل رئيس البلاد، وأكد له استعداده التام للاتصال بدلاكاما رئيس

---

[١]- رسالة من ممثل إيطاليا في الأمم المتحدة للأمين العام في ١٢ نوفمبر ١٩٩٢م، تحمل رقم S/24813 من وثائق الأمم المتحدة.

[٢]- تقرير بعثة مجلس الأمن إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤م، ص ١٠ S/1994/1009.

[٣]- قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٢ في ١٣ أكتوبر ١٩٩٢م، ويحمل رقم S/24650 من وثائق الأمم المتحدة ؛ تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ / ١٩٩٣م ويحمل رقم A/48/2 من وثائق الأمم المتحدة.

حركة رينامو؛ لتعين ممثلين للحركة في لجنة الإشراف والمراقبة التي ترأسها الأمم المتحدة؛ حرصاً على تنفيذ بروتوكولات اتفاق السلم العام([1]).

وتشكلت اللجنة في ٤ نوفمبر، وانبثقت عنها ثلاث لجان رئيسية؛ لمزاولة أعمالها بصورة دقيقة، وهى لجنة وقف إطلاق النار التي رأستها الأمم المتحدة، واشتركت فيها مصر كعضو ومراقب، ولجنة إعادة الدمج برئاسة الأمم المتحدة أيضاً، ولجنة تشكيل قوات الدفاع التي لم تشترك فيها الأمم المتحدة([2]).

وفي السياق نفسه وافق مجلس الأمن على إنشاء عنصر للشرطة تابع للأمم المتحدة؛ لمراقبة جميع أنشطة الشرطة المحلية في موزمبيق، ومراقبة احترام المواطنين، وتقديم الدعم الفني إلى اللجنة الوطنية للشرطة، وساعد ذلك على نزع سلاح الجماعات المسلحة الخاصة، وحل الميليشيات المسلحة([3])، ومن ثم وأد أي محاولات لإثارة الفتنة في البلاد مرة أخرى وهى في مهدها، وتهيئة البلاد لحياة سلمية فيما بعد إعلان نتائج الانتخابات.

وقدم الأمين العام في ٣ ديسمبر تقريراً لمجلس الأمن، حوى مخطط إنشاء البعثة الأممية الخاصة بموزمبيق، وأوضح مهامها المتعددة التي تمثلت في تنفيذ اتفاقات السلم، وتنفيذ وقف إطلاق النار، وتسريح القوات الزائدة عن الحاجة، والإشراف على الانتخابات، ورصد العمليات الإنسانية للاجئين والنازحين والمشردين والسكان المحليين، وطالب الأمين العام أخذ درس أنجولا في الحسبان؛ حيث شدد على ضرورة تنفيذ كافة البنود العسكرية قبل الشروع في إجراء الانتخابات([4])، لضمان عدم استئناف القتال حال رفض أي طرف من أطراف اتفاقات السلام لنتائج الانتخابات بعد إعلانها، كما حدث في أنجولا.

وقرر مجلس الأمن تشكيل بعثة أممية قوامها ٦٦٢٥ جندياً، و٣٥٤ مراقباً عسكرياً، و١١٤٤ ضابطاً من الشرطة المدنية، و٣٥٥ موظفاً دولياً، و٥٠٦ موظفين محليين، و٩٠٠ مراقب انتخابات([5])، أي أن قوام البعثة الإجمالي قد اقترب من ١٠ آلاف فرد، مما يعكس حرص الأمم

---

[1]- بيان مجلس الوزراء الموزمبيقي في ١٥ أكتوبر ١٩٩٢م، مصدر سابق.

[2]- تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر، مصدر سابق، ص ٣.

[3]- تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس، مصدر سابق، ص ١١.

[4]- تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر، المصدر السابق، ص ٥ ، ٦.

[5]- المصدر نفسه، ص ١٦ ، ١٧.

المتحدة على إتمام عملية السلام في موزمبيق، وإنجاح التجربة الديمقراطية فيها، والاستفادة من درس أنجولا التي كانت بعثتها الأممية لا تتجاوز ٥٠٠ فرد.

ودخلت البعثة موزمبيق في أوائل عام ١٩٩٣م، وتم نشر الجزء الأكبر من قواتها تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، وعملت جاهدة على القيام بمهامها، وتكلفت البعثة وأعمالها نحو ٤٩٢.٦ مليون دولار أمريكي، وأنفقت ٦١٦ مليون دولار إضافية على المساعدات الإنسانية([1]).

وفي نهاية مطافها نجحت البعثة في إجراء الانتخابات في ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م، وأعلنت نزاهتها في مجملها العام، ورضى أطراف السلام بنتائجها، وانتهت مهمتها مع أداء الرئيس يواقيم شيسانو اليمين الدستوري، كرئيساً للبلاد، وأداء البرلمان لليمين، وتم تصفية البعثة في يناير ١٩٩٥م([2])، بعدما نجحت في أداء مهمتها في موزمبيق.

ثانيًا : نجاح البعثة الأممية في تجميع السلاح من المتقاتلين وتسريحهم : كانت عملية تجميع السلاح من المتقاتلين وتسريحهم وادماجهم في المجتمع الموزمبيقي قبل إجراء الانتخابات من أهم مهام البعثة الأممية، ومع بدء عملية تجميع الأسلحة بصورة فعلية في أواخر نوفمبر ١٩٩٣م بعد زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لموزمبيق، وتشديد مجلس الأمن على ذلك، قامت القوة الأممية بنزع سلاح حوالي ٧٦.٠٠٠ مقاتل، وجمعت ١٥٥ ألف قطعة سلاح ناري، وساعدت في تدريب ١٠ آلاف جندي من القوات المسلحة الموزمبيقية الجديدة، وساعدت في إعادة معظم اللاجئين والنازحين داخلياً، والبالغ عددهم خمسة ملايين شخص ممن هجرتهم الحرب الأهلية([3]).

وتم الاتفاق على تسريح جميع القوات المسلحة لطرفي السلام في موعد غايته ١٥ أغسطس ١٩٩٤م، وبالفعل تم تجميع الجنود، وتسريح عشرات الآلاف من جنود مقاتلي الحكومة الموزمبيقية وحركة رينامو، وتم تحديد ٤٩ منطقة لتجمع القوات؛ لتجميع ١١٠ ألف من حاملي السلاح من الطرفين([4]).

وعلى الرغم من وجود واستمرار كثير من المشاكل في موزمبيق على أثر الحرب مثل حاجة المسرحين من القوات المسلحة لبرامج دمج في المجتمع المدني، ومشاركتهم في الأنشطة

---

1 – https://web.archive.org/ http://www.un.org/ mission/onumozM.

2- https://web.archive.org, OP.CIT.

3- Ibid.

[4]– تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر، مصدر سابق، ص ٥ ، ٦ ؛ تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤م، مصدر سابق، ص ٦.

الاقتصادية، ومشكلة نحو ٣٥٠ ألف لاجئ موزمبيقي خارج البلاد، وسوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ووجود أكثر من مليون لغم أرضي منتشر في أنحاء البلاد، حاولت الأطراف المعنية بإقرار السلام في موزمبيق، وعلى رأسها بعثة الأمم المتحدة التقليل من هذه المشاكل، واستطاعت أن تحل جانب كبير من بعضها(١)، كانت أهمها على الإطلاق تجميع السلاح من المتقاتلين وتسريحهم قبل إجراء العملية الانتخابية؛ مما أجبر أطراف السلام على قبول نتائج العملية الانتخابية، وإقرار السلام في البلاد.

ثالثًا : تكوين الجيش الوطني : كان من المتفق عليه أن يتكون الجيش الوطني الموزمبيقي من ٣٠ ألف جندي، إلا أن ما توفر من هذا العدد لم يتجاوز ٧ ألاف جندي فقط حتى أغسطس ١٩٩٤م، وعلى الرغم من قلة من انضم إلى الجيش من الجنود المسرحين من طرفي الصراع، اتفق طرفا السلام على الإقدام على إجراء الانتخابات، ومعالجة مسألة التجنيد الباقية بعد الانتخابات(٢).

وشجعهم على ذلك تسريح الغالبية الساحقة من المتقاتلين من الطرفين، ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم بصورة كبيرة في المجتمع الموزمبيقي، وتفضيل غالبيتهم الحياة المدنية عن العسكرية، والبعد عن الاقتتال.

وأكد على ذلك مبعوث الأمين العام أجيلو؛ إذ قلل من مخاوف إجراء الانتخابات في ظل عدم اكتمال الجيش؛ موضحاً بأن الجنود الذين تم تسريحهم من طرفي النزاع قد أنهكتهم الحرب، وسئموا من جنرالاتهم، ويريدون الحصول على رواتب التسريح والعودة إلى قراهم، كما أوضح أن أفونسو دلاكاما زعيم المعارضة الموزمبيقية ما زال صغيراً في السن – ٤٢ عاماً – ، ويدرك أنه حتى لو خسر في الانتخابات، فإنه سيكون له مستقبلاً كبيراً كزعيم سياسي معارض، حتى لو أراد استئناف القتال حال خسارته في الانتخابات فلن يجد لديه أية قوات لتذهب معه في هذا الاتجاه، علاوة على أن تاريخه شديد الصلة بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والوحشية ضد المدنيين، وعدم امتلاك بلاده نفط أو ألماس كأنجولا مثلا، سيفقده أي دعم خارجي(٣)؛ خاصة في ظل انتهاء الحرب الباردة وعلو الأصوات الرافضة لنظام الفصل العنصري.

١- تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس، مصدر سابق، ص ١١، ١٢.

٢- المصدر نفسه، ص ٦ ، ٧.

3- Paul Taylor : Mozambique at peace as Angola fights on, Ex-Portuguese Colonies take different roads, The Washington post, July 28, 1994.

ويضاف إلى ذلك أنه قد تم نقل جميع سلطات القوات المسلحة من طرفي القتال السابق، ومعداتها وهياكلها إلى قوات الدفاع الموزمبيقية الجديدة، أي الجيش الجديد([١]).

رابعًا : الاستفادة من تجربة أنجولا : كانت أنجولا أسبق من موزمبيق في عقد اتفاقات السلام، حيث عُقدت اتفاقات السلم في أنجولا في مايو ١٩٩١م([٢])، بينما عُقد اتفاق السلم في موزمبيق في أكتوبر ١٩٩٢م، ومن ثم دخلت اتفاقات السلم في أنجولا حيز التنفيذ قبل موزمبيق، إلا أنها انتهت بفشل ذريع؛ بسبب إعلان حزب الاتحاد المعارض رفضه لنتائج الانتخابات، ومن ثم استئناف الحرب الأهلية في البلاد، وفشل التجربة الديمقراطية، واتفاقات السلم.

وعلى ذلك حرص القائمون على عملية السلم العام في موزمبيق، وعلى رأسهم الممثل الخاص للأمم المتحدة على تجنب عوامل فشل السلام في أنجولا، والتي جاءت على رأسها الإخفاق في تجميع السلاح من المتقاتلين وتسريحهم، والتأخر في تكوين الجيش الوطني، والسير في طريق إجراء الانتخابات رغم الانهيار الأمني، وضعف ولاية بعثة الأمم المتحدة، والفشل في تشكيل قوة شرطة محايدة([٣]).

وبناءً على ذلك أكد ألدو أجيلو الممثل الخاص للأمم المتحدة على أن تجربة موزمبيق الديمقراطية يجب أن تكون فرصة للتكفير عن إخفاقات الأمم المتحدة السابقة في أفريقيا عامة، وأنجولا خاصة؛ حيث تم استئناف الحرب الأهلية بعد رفض الحزب الخاسر في الانتخابات قبول الهزيمة؛ وقد قال أجيلو في هذا الشأن : " أنغولا هى المرجع السلبي للجميع هنا "، ويكفي التدليل على حرص الأمم المتحدة على إنجاح التجربة السلمية في موزمبيق أن بعثة الأمم المتحدة في أنجولا كانت ٥٠٠ فرد، في حين كانت بعثة موزمبيق نحو ١٠ آلاف فرد([٤]).

خامسًا : نجاح إجراء العملية الانتخابية : كان من المفترض وفقًا للبروتوكول الثالث إجراء الانتخابات خلال عام من توقيع الاتفاقات السلمية، أو مدها حسب الظروف القائمة، وتم تحديد أكتوبر ١٩٩٣م كموعد لإجرائها؛ إلا أن عملية تسريح جنود الوحدات المسلحة لطرفي السلام، وإدماجهم في المجتمع الموزمبيقي قد استغرق وقتًا طويلاً، علاوة على التأخر في تكوين قوات جيش الدفاع الموزمبيقي الذي كان من المفترض الانتهاء من تكوينه قبل عملية الانتخابات([٥]).

---

[١]- تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس، مصدر سابق، ص ٦ ، ٧.

[٢]- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٣ مارس ١٩٩٢م.

[٣]- تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر، مصدر سابق، ص ٩ ؛ حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٩٥م، ص ٢٤٩.

- Paul Taylor : Savimbi's generals quit combined Angolan army, The Washington Post, October 7, 1992.

[4]- Bill Keller: Mozambique Voting Today in First Free Election, The New York Times, 17 .Oct. 1994

[٥]- البروتوكول الثالث، مصدر سابق.

وعليه لم يتم الالتزام بتنفيذ الجدول الأصلي لإجراء الانتخابات العامة، وتم مد فترة ما قبل إجراء العملية الانتخابية لعام آخر([1])؛ وذلك في ضوء حرص الأمم المتحدة ورعاة السلام في موزمبيق على عدم إجراء الانتخابات إلا بعد حل جميع القوات المسلحة غير المنضمة لجيش الدفاع الموزمبيقي قبل إجراء الانتخابات؛ منعاً لاستئناف القتال حال عدم اعتراف أي طرف بنتائج الانتخابات.

وسعت بعثة الأمم المتحدة سعياً حثيثًا لتسجيل أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب، وتم تسجيل ٦.١ مليون ممن لهم حق التصويت في الانتخابات من أصل ٧.٨ مليون حتى أغسطس ١٩٩٤م، وقررت الجمعية الوطنية تمديد فترة التسجيل حتى ٢ سبتمبر حتى يتم تسجيل باقي من لهم حق الانتخابات، وأجرى التسجيل في جميع مقاطعات البلاد.

وتقرر إجراء الانتخابات في ٢٧ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤م في ٧٤٤٤ لجنة فرعية بالبلاد، وإتاحة الفرصة كاملة لوجود مراقبين من الأحزاب السياسية؛ لضمان نزاهة العملية الانتخابية، والقيام بحملات لتثقيف الناخبين، واتفقت الحكومة الموزمبيقية مع دولة اليابان على تحسين مرافق البث الإذاعي، للوصول إلى أكبر قدر من الناس لتوعيتهم بأهمية العملية الانتخابية في إقرار الديمقراطية وترسيخ أسس السلام([2]).

وحرصت بعثة الأمم المتحدة على تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة أثناء الانتخابات لجميع الأحزاب والجماعات السياسية المشاركة فيها، وكان من مظاهر ذلك الإشراف الأممي الكامل على العملية الانتخابية؛ للتحقق من حيادية لجنة الانتخابات الوطنية، وتمتع كافة الأحزاب بالحرية الكاملة في ممارسة أنشطتها وحملاتها الانتخابية واستخدام وسائل الإعلام، وضمان ممارسة الجميع حقهم في التصويت، والمشاركة في حملات التثقيف الانتخابي، وحرص المشرفين الأمميين على إنشاء مكاتب في عواصم المحافظات، وتوفير مراقبين دوليين في كافة البلدان([3]).

وتنافست الأحزاب جميعها على ٢٥٠ مقعداً، وهى إجمالي عدد أعضاء الجمعية الوطنية، بينما تسابق في الانتخابات الرئاسية كل من تشيسانو رئيس حزب جبهة تحرير موزمبيق، وأفونسو دلاكاما رئيس حزب حركة المقاومة الموزمبيقية، بالإضافة إلى عشرة مرشحين آخرين([4]).

وقبل ساعات من عملية الاقتراع، فوجيء الجميع بتصريح المتحدث الرسمي لحركة رينامو بانسحاب الحركة من الانتخابات العامة والرئاسية لوجود بعد الاختراقات التي تشوب العملية

---

[1] – https://web.archive.org/ http://www.un.org/ mission/onumozM, OP.CIT.

[2]– تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس، مصدر سابق، ص ٦ ، ٧.

[3]– تقرير الأمين العام في ٣ ديسمبر، مصدر سابق، ص ١١ ، ١٢.

[4]- Bill Keller: : Op. Cit .

الانتخابية، إلا أن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات قد رد بقوة على تصريح الحركة بإجراء الانتخابات في موعدها، وأكد على أن العملية الانتخابية تتم في جو من النزاهة، وأنه يتم التحقيق في أي خروقات([1])؛ مما أدى إلى عدول الحركة عن قرارها، والعودة سريعاً لطريق السلام وإتمام العملية الانتخابية.

وأُجبرت الحركة وقادتها على استكمال العملية الانتخابية وإتمام اتفاقات السلام، بعد أن تعرض قائد حركة رينامو أفونسو دلاكاما إلى ضغط مكثف من قبل مسئولي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب، وتدخل رئيس زيمبابوي روبرت موغابي، حتى أنه أعرب عن رضاه عن ضمانات المجتمع الدولي بالتحقيق الكامل في جميع مزاعم التزوير، وقال : " أدعو الجميع للتصويت ... أود أن أوضح أن رينامو ودلاكاما لم يكن لديهما قط نية تخريب الانتخابات"، وتم تمديد فترة التصويت ليوم ثالث؛ لتهدئة دلاكاما وأنصاره([2])، وربما عاد دالاكاما للسلم؛ بسبب قوة عملية حفظ السلام الأممية، واتساع مجال مهامها، بجانب نزع سلاح مقاتليه قبل إجراء العملية الانتخابية، وسأم الناس من القتال ورفضهم لأي نوع من أنواع الصراع في البلاد مجدداً.

وأعلنت النتائج الرسمية للانتخابات بفوز الرئيس يواكيم تشيسانو بفارق كبير عن دالاكاما، حيث حصل على نحو ٥٣.٣٪ من أصوات الناخبين، بينما حصل دالاكاما على ٢٦ ٪، كما فاز حزب جبهة تحرير موزمبيق بحوالي ٥٢ ٪، بينما حصل حزب حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية ٣٠ ٪ من الأصوات، ورغم شكوى رينامو من وجود مخالفات في التصويت، أكد المراقبون الدوليون على أن التصويت كان حراً ونزيهاً، وإن الخروقات التي وقعت لا تؤثر على نتائج الانتخابات ونزاهة العملية الانتخابية([3])؛ مما دفع دالاكاما وحزبه بقبول نتائج الانتخابات في نهاية المطاف.

سادساً : عوامل أخرى : يضاف إلى العوامل السابقة لإنجاح عملية السلام في موزمبيق تشكيل قوة شرطة محايدة، تعمل على فض الاشتباكات بين أبناء الشعب الواحد، بدلاً من الانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر([4]).

علاوة على ميل الناس إلى السلام ونبذ الصراع الذي أدى إلى سوء الأوضاع في البلاد حتى صارت موزمبيق من أفقر دول العالم، ولم تكن الكراهية منتشرة بين الناس، مثلما انتشرت في أنجولا، وفي هذا الشأن يقول فيليب كلارك، مدير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة

---

[1]- Ibid.

[2]- The Washington post, October 28, 1994.

[3]- The Washington post, November 10, 1994.

[4]- تقرير بعثة مجلس في ٢٩ أغسطس، مصدر سابق، ص ١١.

في موزمبيق، والذي شغل المنصب نفسه في أنغولا : " لا توجد هنا نفس الكراهية كما كانت في أنغولا، فهناك بضع قبائل كبيرة لها تاريخ من العداء، أما هنا، فتوجد ١٩ قبيلة تميل إلى الاندماج مع بعضها البعض"؛ مما ساعد على الميل للسلام([1]).

وأخيراً أوقف كل طرف لجميع الحملات الإعلامية العدائية داخلياً وخارجياً للطرف الآخر، لعدم تأجيج الكراهية في نفوس الناس وتضليلهم، وتشويه عمليات تنفيذ اتفاقات السلم([2]).

خاتمة :

لقد خلص هذا البحث لعدة نتائج، يُمكن سردها على النحو التالي :-

أولاً : كان للأمم المتحدة الدور الأكبر في إحلال السلام في موزمبيق؛ حيث عملت على تجنب تكرار النموذج الأنجولي في موزمبيق، وشكلت قوة أممية كبيرة استطاعت فرض السلم في البلاد.

ثانيًا : عملت تسويات السلام على دمج أطراف الصراع في موزمبيق في المجتمع الموزمبيقي، دون الاعتماد على تقسيم السلطة والمصالح بين المتنازعين، وإعلاء المصلحة الوطنية في البلاد، وترسيخ مباديء قبول الآخر، والمشاركة لا المغالبة؛ مما أدى إلى نبذ العنف والابتعاد عن استئناف الصراعات والنزاعات.

ثالثًا : تهيئة البيئة السياسية، وتوفير الأمن والأمان للمواطنين إلى حد ما، ونشر ثقافة المشاركة السياسية البناءة، وإعلاء روح المواطنة، بعيداً عن التعصب السياسي والعرقي والأيديولوجي داخل المجتمع الموزمبيقي، ساعد على إحلال السلام في البلاد، خاصة في مجتمع حديث عهد بالعمل الديمقراطي، وممارسة الديمقراطية.

رابعًا : كان للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي أوصلت موزمبيق لأن يصبح من أفقر دول العالم، دور كبير في تغليب الناس للعمل السياسي عن المواجهات العسكرية.

خامسًا : كانت تجربة موزمبيق السلمية ودور الأمم المتحدة فيها نموذجًا يُمكن الاقتداء به في كافة الصراعات الداخلية في العالم عامة وأفريقيا خاصة.

---

[1]- Paul Taylor : Op. Cit ..

[٢]- البروتوكول السادس، مصدر سابق.

المصادر والمراجع : المصادر العربية :

- اتفاق السلم العام لموزمبيق في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.
- البروتوكول الأول " المباديء الأساسية في ١٨ أكتوبر ١٩٩١م.
- البروتوكول الثاني " معايير وترتيبات تشكيل الأحزاب السياسية والاعتراف بها"، نوفمبر ١٩٩١م.
- البروتوكول الثالث " مباديء قانون الانتخابات "، مارس ١٩٩٢م.
- البروتوكول الرابع " المسائل العسكرية "، ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.
- البروتوكول الخامس " الضمانات "٤، أكتوبر ١٩٩٢م.
- البروتوكول السادس " وقف إطلاق النار "،٤ أكتوبر ١٩٩٢م.
- البروتوكول السابع " مؤتمر المانحين "، ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.
- بيان صادر عن مجلس الوزراء الموزمبيقي في ١٥ أكتوبر ١٩٩٢م.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٣ مارس ١٩٩٢م.
- تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزمبيق في ٣ ديسمبر ١٩٩٢م.
- تقرير بعثة مجلس الأمن إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤م.
- تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ / ١٩٩٣م.
- رسالة من رئيس جمهورية موزمبيق إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٩٢م.
- رسالة من ممثل إيطاليا في الأمم المتحدة للأمين العام في ١٢ نوفمبر ١٩٩٢م.
- قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٢ في ١٣ أكتوبر ١٩٩٢م.
- نص الإعلان المشترك الذي وقعه كل من الرئيس الموزمبيقي يواكيم ألبرتو، وأفونسو ماكاشو، رئيس حركة رينامو في ٧ أغسطس ١٩٩٢م

المراجع العربية :

- أيمن السيد شبانة، « دور الأمم المتحدة في بناء السلم في أفريقيا، دراسة حالة : موزمبيق وليبيريا»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠.
- حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٩٥م.
- سمير إبراهيم صيام : معالم تاريخ أوروبا المعاصر، مكتبة الإيمان الحديثة، المنصورة، ٢٠٢٠م.

المراجع والمقالات الأجنبية :

- Benedito Machava : Re-education Camps and the Messianic Ethos of Mozambique’s Socialism, Éditions de la Maison des sciences de l’homme.

- Bill Keller: Mozambique Voting Today in First Free Election, The New York Times, 17 .Oct. 1994.
- Gleijeses, Piero : Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa, 1959–1976. University of North Carolina Press, 2002.
- Human Rights Watch World Report 1990 – Mozambique, 1 January 1991.
- Joao. Cabrita, Macmillan : Mozambique: the tortuous road to democrac, Palgrave Macmillan, January 19, 2001.
- Mario Mouzinho: Literacy in Mozambique: education for all challenges UNESCO, 2006.
- Paul Taylor : Mozambique at peace as Angola fights on, Ex-Portuguese Colonies take different roads, The Washington post, July 28, 1994.
- Paul Taylor : Savimbi's generals quit combined Angolan army, The Washington Post, October 7, 1992.
- Schwartz, Stephanie : Youth and Post-conflict Reconstruction: Agents of Change, United States Institute of Peace Press, 2010.
- Tor Sellstrom : Liberation in Southern Africa, 2000.
- Valentine J. Belfiglio : The Soviet Offensive in South Africa, airpower, Maxwell, af.mil, 1983, March 10. 2007.

صحف عربية وأجنبية :

- جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٧ يناير ٢٠٢٥م.

- The New York Times, 17 .Oct. 1994.
- The Washington Post, May 31, 1991.
- The Washington post, July 28, 1994.
- The Washington Post, October 7, 1992.
- The Washington post, October 28, 1994.
- The Washington post, November 10, 1994.

مواقع إلكترونية :

- https://ar.celeb-true.com/samora-machel.
- https://en.wikipedia.org.
- http://www.un.org/ mission/onumozM
- https://web.archive.org.